

١٩٦٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ الخاص
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦
بفرض ضريبة إضافية للدفاع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات
من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف بعد الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه الفقرة الآتية :

”وتستحق هذه الزيادة في الضريبة على العقارات المعفاة من الضريبة
بمقتضى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ويلزم بها المالك
دون أن يحملها للتأجير“ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا
من أول يولي سنة ١٩٦٤ ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذهما

مدير رياسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن
قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط
بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التهيئة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد (٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ،
٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠) من القانون
رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصوص الآتية :

”مادة ٧ — يمنع نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رتبة الملازم
أو الملازم أول احتياط إلى من تقرر لجنة الضباط المختصة صلاحيتهم ليكونوا
ضباط احتياط من بين الفئات المنصوص عليها في البند (١) والفقرة
الأخيرة من المادة (٤)“ .